

تصريح نيابي جديد يتعلق بسعر صرف الدولار



كشفت اللجنة المالية النيابية، اليوم الأربعاء، السبب الرئيس لعدم تمرير الموازنة في الجلسة السابقة، فيما أشارت إلى أن التصويت على الموازنة لا يعني المصادقة على سعر الصرف. وقال عضو اللجنة ماجد الوائلي، في تصريح صحفي، إن "اللجنة المالية استكملت جميع بنود الموازنة ولم يتبق سوى المادة 11 منها"، مبيناً أن "اتفاقاً حصل مع الإقليم بهذا الخصوص، وتم وضع صيغة جديدة تلزم الإقليم تسليم المستحقات النفطية وغير النفطية من قبل حكومة كردستان لذلك حصل الخلاف ولم يتم التصويت على الموازنة".

وأضاف "بعد رفع الجلسة لم يطرأ أي تغيير أو اجتماع على الموازنة لأن النظام الداخلي يشترط عند عقد اجتماع أي لجنة لا بد ان يكون هناك نصاب قانوني النصف زائد واحد والكرد لديهم احتفالات بمناسبة الأعياد"، موضحاً "اننا بانتظار موعد جلسة السبت لاجتماع اللجنة للوصول الى اتفاق بين الكتل السياسية لدفع الموازنة للتصويت".

وأكد أن "هناك مطالب عديدة من قبل بعض النواب والكتل ولكن تم تضمين بعضها التي لا تغير من جوهر الموازنة، ومنها إضافة مادة لتثبيت عقود الكهرباء القدامى وهي موجودة وتم الاتفاق عليها، كما تم اجراء تعديل بسيط على المادة التي تخص المحاضرين المجانيين".

وبخصوص سعر الصرف، تابع الوائلي ان "اللجنة المالية أصدرت بتاريخ الـ26 من تشرين الثاني الماضي كتاباً الى مجلس الوزراء بخصوص معالجة الازمة المالية ومنها مادة تخص تغيير سعر الصرف، وأكدت اتخاذ جملة من الإجراءات قبل تغيير سعر الصرف ولكن الحكومة لم تتخذ اي اجراء ما أثير في المواطن العراقي وخصوصاً العوائل الفقيرة"، مشيراً إلى أن "قرار سعر الصرف صدر من الحكومة من دون الرجوع الى مجلس النواب وبدون مصادقته والاعتماد على قانون البنك المركزي الذي يرسم السياسة النقدية". وتابع ان "جميع المطالبات النيابية التي تطالب بتغيير سعر الصرف هي دفاع عن المواطن ولكنها ليس من صلاحيات مجلس النواب وربما بعضها لأسباب انتخابية لانهم على علم بانها ليس من صلاحيات اللجنة المالية"، موضحاً أن "التصويت على الموازنة لا يعني المصادقة على سعر الصرف".